

2019



حالة الأغذية والزراعة

السير قدماً باتجاه الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية

الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من فاقد الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، (بما في ذلك الفاقد ما بعد الحصاد)، بحلول عام 2030 - من خلال مؤشرين منفصلين: مؤشر الفاقد من الأغذية ومؤشر المهدر

الأغذية والزراعة على توحيد هذه المفاهيم. ويبدل كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوداً لقياس التقدم المحرز من أجل تحقيق المقصد 3 من مقاصد هدف التنمية المستدامة 12 - الذي يدعو إلى تخفيض نصيب الفرد من النفايات

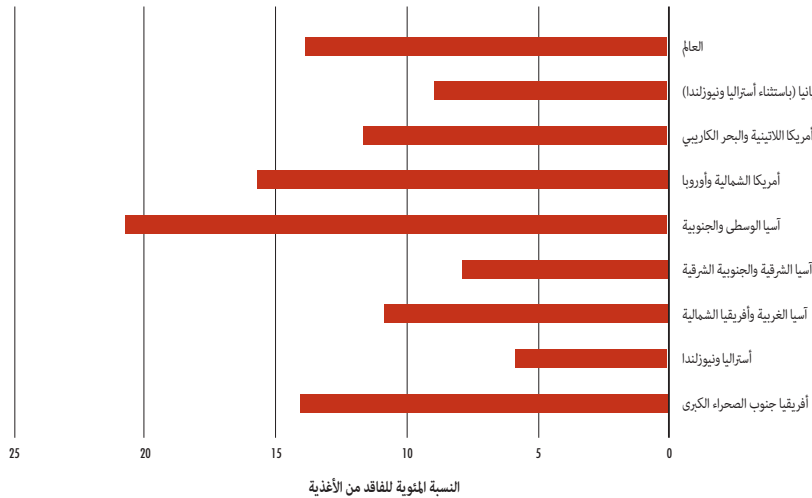
إن الحاجة إلى الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية متجذرة بشكل راسخ في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويُعتبر الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية عنصراً هاماً لتحسين الأمن الغذائي والتغذية وتشجيع الاستدامة البيئية وخفض تكاليف الإنتاج. غير أن جهود الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية لن تكون فعالة ما لم تستند إلى فهم راسخ للمشكلة القائمة.

ويتضمن هذا التقرير تقديرات جديدة للنسبة المئوية للفاقد العالمي من الأغذية، من الإنتاج وصولاً إلى مرحلة البيع بالتجزئة وتبيين وجود تنوع كبير في التقديرات القائمة للفاقد. ويكتسي تحديد وفهم حيث توجد قدرة كبيرة على الحد من الفاقد من الأغذية أهمية حاسمة لاختيار الإجراءات المناسبة. ويعطي التقرير بعض المبادئ التوجيهية للتدخلات استناداً إلى الأهداف المنشودة من خلال عمليات الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية.

قياس الفاقد والمهدر من الأغذية يسبق اتخاذ الإجراءات

إن مفهوم الغذاء الذي يُفقد أو يُهدر هو مفهوم بسيط بصورة مضمّلة، لكن من الناحية العملية، لا يوجد أي تعريف متفق عليه عمومًا للفاقد والمهدر من الأغذية. وقد عملت منظمة

الفاقد من الأغذية من مرحلة ما بعد الحصاد إلى التوزيع في عام 2016، النسب المئوية العالمية وبحسب الأقاليم



ملاحظة: تشير نسبة الفاقد من الأغذية الكمية المادية التي يتم فقدانها بالنسبة إلى سلع أساسية مختلفة موزعة بحسب الكمية المنتجة منها. ويتم استخدام وزن ترجيحي اقتصادي لتجميع النسب المئوية على مستوى المجموعات الإقليمية أو السلعية بحيث يكون للسلع الأساسية الأعلى قيمة وزن ترجيحي أكبر عند تقدير الفاقد مقارنة بالسلع الأساسية الأدنى قيمة. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2019.

الرسائل الرئيسية

- 1 يُعد خفض الفاقد والمهدر من الأغذية مقصداً مهماً من مقاصد أهداف التنمية المستدامة ووسيلة لتحقيق مقاصد أخرى من هذه الأهداف، لا سيما تلك المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والاستدامة البيئية.
- 2 على المستوى العالمي، يُفقد حوالي 14 في المائة من الأغذية المنتجة بدءاً من مرحلة ما بعد الحصاد وحتى مرحلة البيع بالتجزئة، ولكن باستثناء هذه المرحلة الأخيرة.
- 3 من الضروري معالجة أسباب الفاقد والمهدر من الأغذية. ويتطلب ذلك توافر المعلومات بشأن مكان حصولها في سلسلة الإمدادات الغذائية والمحددات الكامنة وراء ذلك.
- 4 من المحتمل أن تتحقق أبرز التحسينات في مجال الأمن الغذائي عن طريق الحد من الفواقد الغذائية في المراحل الأولى من سلسلة الإمداد، لا سيما في المزرعة، في البلدان التي تسجل مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي.
- 5 ينبغي أن تراعي التدخلات الرامية إلى الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية المواضيع التي يكون للفاقد والمهدر فيها الأثر الأكبر على البيئة - من حيث المنتجات الغذائية ومراحل سلسلة الإمدادات الغذائية على حد سواء، لتكون ناجعة من الناحية البيئية.

أن تركز البلدان المنخفضة الدخل على تحسين الأمن الغذائي والتغذية، بالإضافة إلى الإدارة المستدامة للأراضي والموارد المائية. ويستدعي ذلك تدخلات في أولى مراحل سلسلة الإمداد، حيث تكون كل من الآثار والفواقد أكبر. أما البلدان المرتفعة الدخل التي تشهد مستويات متدنية من انعدام الأمن الغذائي، فمن المرجح أن ينصب تركيزها على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وسوف يستلزم ذلك تدخلات في مراحل لاحقة من سلسلة الإمداد، بخاصة في مرحلتي البيع بالتجزئة والاستهلاك، حيث من المتوقع أن يبلغ الفاقد أو المهدر مستويات أعلى. وتساعد هذه الاعتبارات الموارد المستهدفة للوصول إلى الأهداف المرجوة بفعالية. ■

الملائمة ونقاط الدخول. وسيجند التركيز على الأمن الغذائي إلى تفضيل التدخلات التي تتم في أولى مراحل سلسلة الإمدادات، لا سيما في مرحلة المزرعة، حيث ستجلى الآثار الإيجابية على الأمن الغذائي في المراحل المتبقية من سلسلة الإمداد. ولبلوغ الأهداف البيئية، ينبغي تنفيذ تدابير الحد في المراحل التالية من سلسلة الإمداد بالنسبة لمكان تبلور الأثر البيئي. وأخيراً، يتسم الموقع الجغرافي بالأهمية في معرض السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية أو الأهداف البيئية، بينما يتمثل الاستثناء الوحيد في انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تُحدث الأثر نفسه على تغير المناخ أينما ظهرت. وستكون لمختلف البلدان أهداف متباينة لتوجيه خياراتها. فمن المحتمل

من الأغذية. ويُصدر هذا التقرير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الأولى لمؤشر الفاقد من الأغذية، التي تفيد بأن حوالي 14 في المائة من الأغذية المنتجة في العالم - من حيث القيمة الاقتصادية - تفقد ابتداءً من مرحلة ما بعد الحصاد وصولاً إلى مرحلة البيع بالتجزئة من دون أن يشمل هذه المرحلة. وتُظهر البيانات المعروضة في هذا التقرير أنّ مستويات الفاقد والهدر تكون أعلى بالنسبة إلى بعض المجموعات السلعية، رغم وقوعها في جميع مراحل سلسلة الإمدادات، بدرجات مختلفة. والطائفة الواسعة من حيث النسب المئوية ضمن السلع، ومراحل سلسلة الإمداد، والبلدان تشير إلى وجود إمكانية كبيرة للحد من الفاقد والمهدر حيث تكون النسب المئوية أكبر. وذلك يبين أيضاً أنّ تحديد نقاط الفاقد الحاسمة في سلاسل إمداد محدّدة هو خطوة أساسية لاتخاذ التدابير المناسبة.

المسوّغ المنطقي لتدخل القطاع العام

يؤكد هذا التقرير أنه إذا ما أُريد تحقيق غايات المقصد 3 من هدف التنمية المستدامة 12، يجب أن تؤدي التدخلات الخاصة والعامة دوراً مهماً. في حين أن المنتجين والمستهلكين، يمكنهم حل المشكل، إلا أن التدخلات العامة لها ما يبررها حيث يولد الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية منافع اقتصادية للمجتمع تكون أكبر من التكاليف أو يحسن الأمن الغذائي والتغذية والاستدامة البيئية. ويمكن للحكومات أن تتدخل بطرق مختلفة. إذ يمكن لها أن تقنع الجهات الفاعلة الخاصة بدراسة الجدوى للحد من الفاقد والمهدر أو تؤثر عليها من خلال مختلف أنواع الإجراءات أو السياسات.

تخصيص الاستثمارات العامة لأهداف صانع السياسة

بناءً على دراسة معمقة للأهداف المحتملة للحد من الفاقد والمهدر، يوفر التقرير بعض المبادئ التوجيهية للتدخلات. ووضوح الهدف أو الأهداف المتوخاة أساساً لتحديد السياسات

